|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| itu-old | الاتحـــاد الدولـــي للاتصـــالات | | | **SG3‑C298‑A** |
| **قطــاع تقييـس الاتصــالات**  فترة الدراسة 2020‑2017 | | | **لجنة الدراسات 3** |
| **الأصل: بالإنكليزية** |
| **المسألة (المسائل):** | 12/3 | جنيف، 23 أبريل - 2 مايو 2019 | | |
| **مساهمة** | | | | |
| **المصدر:** | الولايات المتحدة الأمريكية | | | |
| **العنوان:** | تقييم برنامج العمل المتعلق بالمسألة 12/3 | | | |
| **الغرض:** | مقترح | | | |
|  |  | |  | |
| **للاتصال:** | Paul B. Najarian وزارة الخارجية الأمريكية الولايات المتحدة الأمريكية | | الهاتف: +1 (202) 647-7847 الفاكس: +1 (202) 647-5957 البريد الإلكتروني: [najarianpb@state.gov](mailto:najarianpb@state.gov) | |

|  |  |
| --- | --- |
| **كلمات أساسية:** | الخدمات المالية المتنقلة (MFS) |
| **ملخص:** | تطلب الولايات المتحدة الأمريكية إجراء استعراض/نقاش شامل بخصوص برنامج العمل المتعلق بالمسألة 12/3 بهدف فهم غايات وأهداف بنود العمل الحالية وتلك المقترحة، كما تطلب التركيز على بنود العمل المتصلة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات. |
|  |  |

# 1 مقدمة

أثناء انعقاد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات لعام 2016 (WTSA-16)، أيدت الولايات المتحدة الأمريكية اعتماد [القرار 89 (الحمامات، 2016) - تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لسد فجوة الشمول المالي](https://www.itu.int/pub/publications.aspx?lang=en&parent=T-RES-T.89-2016). ثم في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، أيدت الولايات المتحدة اعتماد القرار 204 (دبي، 2018) بشأن "استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لسدّ فجوة الشمول المالي".

غير أن اعتماد هذين القرارين لا يخوّل الاتحاد الدولي للاتصالات، ولا سيما لجنة الدراسات 3 لقطاع تقييس الاتصالات به، صلاحية تمديد نطاق اختصاص كل منهما وولايته خارج نطاق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات عند وفائهما بالاحتياجات المتعلقة بالخدمات المالية المتنقلة (MFS).

# 2 المناقشة

تستند حالياً [المسألة 12/3](https://www.itu.int/en/ITU-T/studygroups/2017-2020/03/Pages/q12.aspx) بشأن "قضايا التعريفات والقضايا الاقتصادية والسياساتية المتعلقة بالخدمات المالية المتنقلة (MFS)" و[بنود العمل](https://www.itu.int/ITU-T/workprog/wp_search.aspx?sg=3&q=12) المقترنة بها استناداً كاملاً إلى المخرجات التي حققها الفريق المتخصص السابق المعني بالخدمات المالية الرقمية (الفريق المتخصص - [FG DFS](https://www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/dfs/Pages/default.aspx)).

فقد قام الفريق المتخصص السابق، الذي كان ممولاً ومدعوماً من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، وكذلك من طائفة واسعة من الخبراء متعددي المصلحة في قطاع الاتصالات والقطاع المالي كليهما، بإصدار ما يربو على [85 توصية متعلقة بالسياسات و28 تقريراً تقنياً](https://www.itu.int/en/ITU-T/focusgroups/dfs/Pages/deliverables.aspx) من أجل دعم تنفيذ استراتيجية لتحقيق الشمول المالي الرقمي، ودعم تعزيز الخدمات المالية المتنقلة.

ويستهدف العديد من هذه التوصيات المتعلقة بالسياسات، ومن التقارير التقنية أيضاً (أو أجزاء منها)، التي أصدرها الفريق المتخصص السابق القطاع المصرفي/المالي والهيئات التنظيمية، لتخرج بذلك بوضوح عن نطاق اختصاص الاتحاد، وتتجاوز أيضاً جمهوره المستهدف. ويُضطلع حالياً بجزء كبير من هذه الأعمال في إطار المبادرة العالمية للشمول المالي ([FIGI](https://www.itu.int/en/ITU-T/extcoop/figisymposium/Pages/default.aspx)) التي يشترك الاتحاد في تنظيمها، وهو يمثل الجمهور الأهم.

ومع أن الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات قد أيّد في اجتماعه الذي عُقد في مايو 2017 المخرجات التي حققها الفريق المتخصص السابق، إلا أنه كان من الواضح أنه لم يكن يقصد بذلك، ولا الخبراء أعضاء الفريق المتخصص ذاته، ضرورة أن يُصدر قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد نصاً لكل مخرج حققه الفريق (إما في شكل توصية أو تقرير أو غير ذلك).

فالواقع أن تحويل المخرجات التي حققها الفريق المتخصص إلى نصوص يصدرها قطاع تقييس الاتصالات، رهناً بإخضاعها لتعديلات وتنقيحات إضافية خارج نطاق استعراض الأقران الذي يُجريه الخبراء أعضاء الفريق، سيمسّ بمصداقية أعمال الفريق. والحقيقة أن لجنة تنسيق المفردات في قطاع تقييس الاتصالات (SCV) قد لاحظت بالفعل أنه يلزم تحرير "مسرد مصطلحات الخدمات المالية الرقمية" الذي اعتمدناه دونما تغيير في اجتماع العام الماضي، لضمان اتساق نسقه والمصطلحات الواردة فيه مع معايير قطاع التقييس، [SG3‑TD137/GEN](https://gcc01.safelinks.protection.outlook.com/?url=https%3A%2F%2Fwww.itu.int%2Fdms_inf%2Fitu-t%2Fmd%2F17%2Fsg03%2Ftd%2F190423%2FGEN%2FT17-SG03-190423-TD-GEN-0137!!MSW-E.docx&data=02%7C01%7CCFrank%40ntia.gov%7C2c0ab2ab33ff4b12f1f808d6b77f0be4%7Cd6cff1bd67dd4ce8945dd07dc775672f%7C0%7C1%7C636898153625966961&sdata=tpqbSxdxIc%2BKCmPOyBrSrRLWHANrBfX5HK0NbiITV8A%3D&reserved=0)**.**

# 3 المقترح

لا تعترض الولايات المتحدة الأمريكية، إن لزم الأمر، على تحويل المخرجات التي يحققها الفريق المتخصص المعني بالخدمات المالية الرقمية إلى تقارير تقنية يصدرها قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد، شريطة أن تبحث هذه التقارير الاحتياجات المتعلقة بالخدمات المالية المتنقلة، وتصدر استجابةً إلى القرار 89 (الحمامات، 2016) أو القرار 204 (دبي، 2018).

ولا تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية تحويل المخرجات التي يحققها الفريق المتخصص إلى توصيات يصدرها قطاع تقييس الاتصالات ما لم تقدم مثل هذه التوصية إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات "قيمة مضافة" متمثلةً في إرشادات محددة لا يشملها حالياً تقرير الفريق المتخصص.

كما يجب أن يخضع مضمون هذه التوصية (التوصيات) تماماً لولاية الاتحاد، وعلى وجه التحديد، يجب أن تفي باحتياجات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/الاتصالات، وألا تتعلق بالقطاع المصرفي/المالي. وينبغي ألا تتضمن هذه التوصية (التوصيات) أي حكم (أحكام) ملزمة للقطاع المصرفي/المالي لا يمكن لقطاع تقييس الاتصالات فرض توصيات عليها.

وتلتمس الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا السياق، إجراء استعراض/نقاش شامل بخصوص برنامج العمل المتعلق بالمسألة 12/3 بهدف فهم غايات وأهداف كل من بنود العمل الحالية والمقترحة بما يتفق وهذا المقترح.

وتعرب الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديرها للأعمال المضطلع بها في إطار المسألة 12/3. إلا أنه يجب أن تَثبت لهذه الأعمال "قيمة مضافة" تتجاوز بكثير المخرجات التي يحققها الفريق المتخصص، ويجب أن تنحصر في ولاية الاتحاد بما يتفق وأحكام القرارين 89 (الحمامات، 2016) و204 (دبي، 2018).

وتطلب الولايات المتحدة إتاحة هذه المساهمة لعامة الجمهور دون قيود.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_